

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجّهة من البعثة
الدائمة للنمسا إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح تحيل بها نص
التعهد الإنساني الذي يحظى بدعم ١١٤ دولة من الدول الأعضاء في
الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للنمسا تحياتها إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح وبالإشارة إلى الوثيقة CD/2010، المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تتشرف بالإبلاغ عن أن "تعهد النمسا" الذي قُدم إلى مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية (٨-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) قد جرى تدويله نظراً إلى حالات الإعراب العديدة عن إقراره وتأييده من جانب ١١٤ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن جانب الدول المراقبة غير الأعضاء (الرابط: www.hinw14vienna.at). وترجو النمسا التكرم بإصدار هذه الوثيقة هي و"التعهد الإنساني" المرفق بها كوثيقة رسمية من وثائق دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٥.



التعهد الإنساني

في ضوء الحقائق والاستنتاجات الهامة التي عُرضت في المؤتمرات الدولية المعقودة في أوسلو ونياريت وفيينا، وبعد النظر بعناية في الأدلة ذات الصلة، فإننا نحن الدول ندعم و/أو نقر هذا التعهد، وقد خلصنا إلى الاستنتاجات التالية التي لا مهرب منها، ونقدّم التعهد التالي لكي نُدفع بهذه الاستنتاجات إلى الأمام بالتعاون مع الأطراف المهتمة بالأمر في المحافل المتاحة، بما في ذلك في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمر استعراضها لعام ٢٠١٥.

وإذ نضع في الاعتبار الأضرار غير المقبولة التي عانى منها ضحايا تفجيرات الأسلحة النووية والتجارب النووية، وإذ نسلّم بأن حقوق الضحايا واحتياجاتهم لم تولّ حتى الآن اعتباراً كافياً،

وإذ نفهم أن الآثار الآنية والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل المترتبة على تفجير سلاح نووي هي آثار أخطر بكثير مما كان معروفاً في الماضي عن خطورتها وأنها ليست محصورة بالحدود الوطنية بل لها انعكاسات إقليمية بل وحتى عالمية، إذ يُحتمل أن تهدد بقاء البشرية ذاته،

وإذ نسلّم بمدى تعقيد وتشابك هذه الآثار التي تلحق بالصحة والبيئة والبنية التحتية والأمن الغذائي والمناخ والتنمية والتماسك الاجتماعي والاقتصاد العالمي، وهي آثار نُظمية لا سبيل إلى ردها،

وإذ نعي أن خطر تفجير سلاح نووي هو أكبر بكثير مما كان يُفترض سابقاً بل إنه يزداد حقاً مع زيادة الانتشار ومع خفض العتبة التقنية اللازمة للوصول إلى القدرة على صنع الأسلحة النووية ومع التحديث المستمر لترسانات الأسلحة النووية في الدول الحائزة لأسلحة نووية، ومع الدور المناط بالأسلحة النووية في العقائد النووية للدول الحائزة لهذه الأسلحة،

وإذ ندرك أن خطر استعمال الأسلحة النووية بما يترتب عليه من آثار غير مقبولة هو أمر لا يمكن تجنّبه إلا إذا تم إزالة جميع الأسلحة النووية،

وإذ نؤكد على أن آثار تفجير سلاح نووي والمخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية هي أمور تتعلق بأمن البشرية كافةً وأنه تقع على عاتق جميع الدول المسؤولية عن منع أي استعمال للأسلحة النووية،

وإذ نؤكد على أن نطاق الآثار المترتبة على تفجير سلاح نووي والمخاطر المرتبطة بذلك يثيران أسئلة معنوية وأخلاقية عميقة تتجاوز حدود المناقشات المتعلقة بمشروعية الأسلحة النووية،

وإذ نضع في الاعتبار أنه لا توجد قدرات وطنية أو دولية للتعامل مع هذه الاحتمالات يمكن أن تستجيب على نحو وافٍ للمعاناة البشرية والأضرار الإنسانية التي يُسفر عنها حدوث تفجير لسلاح نووي في منطقة مأهولة بالسكان، وأن هذه القدرات لن توجد أبداً على الأرجح في يوم من الأيام،

وإذ نؤكد أن عدم استعمال الأسلحة النووية مرة أخرى أبداً تحت أي ظرف من الظروف هو أمر في صالح بقاء البشرية نفسه،

وإذ نشير من جديد إلى الدور الحاسم الأهمية الذي تؤديه المنظمات الدولية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والممثلون المنتخبون والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني من أجل النهوض بالهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية،

وإذ نرى أن مسؤوليتنا وبالتالي تعهدنا يقضيان بأن نعرض المناقشات والاستنتاجات والأدلة الدامغة التي أتاحتها مؤتمر فيينا، الذي استند في أعماله إلى المؤتمرين السابقين المعقودين في أوسلو وناياريقي، على جميع المحافل ذات الصلة، وخاصة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ وفي إطار الأمم المتحدة، بالنظر إلى أن هذه المناقشات والاستنتاجات والأدلة ينبغي أن تكون في صميم جميع المداولات والالتزامات والتعهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي،

وإننا نتعهد بمراعاة حتمية توفير الأمن البشري للجميع وتعزيز حماية المدنيين من المخاطر الناجمة عن الأسلحة النووية،

ونحن نطالب جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتحديد التزامها بتنفيذ تعهداتها القائمة بموجب المادة السادسة تنفيذاً عاجلاً وكاملاً وبأن تقوم، تحقيقاً لهذه الغاية، بتحديد ومواصلة اتخاذ تدابير فعالة لسد الثغرة القانونية فيما يتعلق بحظر وإزالة الأسلحة النووية، ونتعهد بالتعاون مع جميع الجهات صاحبة المصلحة تحقيقاً لهذه الغاية،

وإننا ندعو جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية باتخاذ تدابير مؤقتة ملموسة للحد من مخاطر تفجيرات الأسلحة النووية، بما في ذلك خفض الوضع التشغيلي للأسلحة النووية ونقل هذه الأسلحة من وضعية النشر إلى وضعية التخزين، وتقليل دور الأسلحة النووية في العقائد العسكرية، وإجراء تخفيضات سريعة في جميع أنواع الأسلحة النووية،

ونحن نتعهد بالتعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة والدول والمنظمات الدولية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والبرلمانيين والمجتمع المدني في الجهود الرامية إلى وصم الأسلحة النووية وحظرها وإزالتها في ضوء آثارها الإنسانية غير المقبولة والمخاطر المرتبطة بها.